

بالفعل والى فعله فقام اصله لادام فزيدام قام عمرو وامرهم بك فلما عرفت الفعلا
فقط والى على الذات مطلقا ومنه الاستفهام فجب تقديمه على الفعل فصار
للملته الصوق اسمية وهي في الفعلين فاختيرت الجواب الفعلية اذ المذكور
معها على اصل السطر والدليل على هذا الاختيار التصريح بالفعالية في قوله
فقال

تعالى قل جميعا الذي انشأها وقله خلقت من الغنى العظيم وما خلقه تعالى قل الله
 يحكم في جواب ربكم ففيه ما مع هو المقصد لا افادة القصص على المنهج المتخذ
 ولذا اختلفت ما خلقناه ما تكلفك عقاب معان وقاية الظاهر لكن من اجل
 احواله وما الذي في قوله لو لم يخلقنا الاضطر فالقوة ههنا ما اخرج عن المحذور
 الا ان في قوله بما عندنا من انعام من كل قبيل المقتدر قوله وبغير العرف من هو مقتدر
 باب المسند اليه ولم يعم الشهادة في قوله ذلك ان ما نحن فيه من القبيل الى من جعل
 الله له الحق وهو لا يملك فاجب خبر الاطراف هو لا موضع خواتم لئلا يكون كالعوض
 عندنا وهو لا يملك والى علم خبر الاطراف وفي كلامه اشياء لان هناك جهرا اخر
 وهو ان لا يخلق فيه ولفظ خبر غيبها وانما في الضمير في يرضون كونهما حكم رضى وخلق
 لان رضى رسول الله رضى الله وفيه اعتبار لطيف هو السورة يرفعه شأنه وعلو
 مكانه عليه السلام قوله وما ان يخلق وانه بعض النسخ من النسخ وكلاهما صحيح فان اخرج
 الذكر لا ما ليس به يولد يبعث على الترك واعماله وعلوم اخرج ذكره اليه غاية قريب على
 الترك وقد عرفت ان العرض اجمع منهما قوله كما اذا قلت عني اذا قلت اني عندك
 ام عندك عني وكانت ام منقطعة فقد بها الاضطراب عن الاستفهام السابق لا يخلو
 الا بغيره من العرض واختلف على المتساوية وهذا ظاهر وكذا اذا قلت ام عرو عندك
 كانت منقطعة ايضا لانك قد عرفت على الاثبات بالفرق بعلوم وهو اقرب الى الاضطراب
 فالقول عند الحاجة طيل اللفظ في قوله فان قلت لم لا يجوز ان يكون عرو عندك
 ام عرو منقطعة فغير عطف عرو على مفرد ذلك او كونه المسند المذكور اعني عندك كما
 ذكره ام زيد عرو فلا يكون هناك ترك مسند لا عرض المذكور قلت لان مقتضى الكلام
 لا يوصل الى ما عندك فانه فذلك المقدر مستتر لا جمع لا زيد وفلا اسفل الى
 الظرف فلا يصلح خبر على غير جملته فقام فيها ذكره في المثال فانه والى على مطابق
 التمام ولا يبرئ من ما يقتضيه ويظهر من فقط الا بغيري انك اذا قلت زيد قام وعرو
 اسند كلام اليها مع الاشارة على خبر زيد في قوله ما الاحتمال والسامع الظاهر ترك الالام
 في الاحتمال فغنى من الغرض الذي مقتضاه لكنه نظر الى ان الالام مقتدره فما عظم
 الحق كانه قال بترك المسند ما ذكره للاضطراب وهم ما لا طريقه التفسير ايضا ما واما
 طبع على اكثر من اذن ما لا يملكه على بل ذكر الكلام من اختلف مسند اليه كما لا يملك
 ترك المسند او المسند اليه كما انما هو على ترك المسند اليه فلهذا كل واحد من صرح في طاعة

في قوله تعالى
 وما خلقنا الا من قبلك
 من قبيل الى من جعل

حيث قال وكذا في
 وهو ترك ذلك

في قوله تعالى
 وما خلقنا الا من قبلك
 من قبيل الى من جعل
 في قوله تعالى
 وما خلقنا الا من قبلك
 من قبيل الى من جعل

العلم بما في هذا العلم وبالمهمة الاسمية اذا كان خبرها اسما فقد قصد بها العلم
 ولا استقرار للشيء ببعضه القرائن في ذلك كما خبرها من غير ما افقده غير ان استقرار العلم ما
 ليس كل جملة مفيدة للعلم فان ذلك يرد في مقام قصد خبر العلم كما سبيل في كون
 الخبر جملة مفيدة وقوله فاصل الاسم وقع لما قال في ان الصفات كما في الخبر
 بل على انما هو والحدود في الاصل في الاسم صفة كان كمال او عرصة كمال
 الدلالة على الثبوت ولما الدلالة على الحدود فام عارضة الصفات فلا اعتداد
 قوله فيستعمل الخبر في صفة ان الخبر يدل بوضعه على الحدود لو لم يثبت والا
 بالزمان وكذا قوله فيثبوت اتصال الثبوت والحدود اراد به صريحا الا انه كفى فيكون
 الاسم ولا شك ان ذكر الطرف يثبت ذلك الاصل في صريحا خلاف الفرية التي لا
 علم على غير الطرف وكذا اذا فرضت دالة على تعيينه قوله وهو حاصل له وحصل
 الحاصل في موضع الراي فظهر انما متباد لان قد مر عليه قوله وما ياتيكم في هذه الحالة
 المنقضة لاخر السند في معنى الطرف الواقع خبر الكلام يدل على ان الاخرى قد
 انفصل قوله لشمول هذه الاعبات التي لاكثرها كما صرح به بعض النسخ او ليس
 في التخييل ولا احاطة السند اليه ولا شأله ما اشار اليه بقوله او غير ذلك والكل
 صالح لانجام القول ولا يفرق بينا في السامع الخالف والاستعداد وبطل الكلام في
 الاصل وتبين الاسمية في الشبهة الاكثر معظم السند اليه والمعرفة لما اوجب على الله
 تعالى في المطمئنين العقاب العاصم ومن عند خلق الافعال المسجدة والارادة بها في كل
 صفاته تعالى عين ذاته يحيط انفسهم اهل العدل والحق في خلق قايدين بانه تعالى
 عاين اي لا يضل صحا ولا اهل بواجب وبانه تعالى متوحد بالقدم لا شريك له
 وقد لا يصدق ان الله تعالى ما يربح للخصيف وهو الرابع والثلاثون في القلق العاصم
 ربع سنة خمس وسبعين خمسين وقوة سنة اثنين وعشرين وثمانية قاله واقفا
 في الحالة الغرضية لا افراد السند وضع لفظ السند موضع خبره لا فائدة تمكنه في السند
 الذي سئل على عدم اقسام طارئة بالمرء ما يقابل الجملة لا المركب وضبط افراد السند
 في كون السند مفيدا وان لا يقصد من التركيب بقوله الحكم واحسن بالاطراف كونه
 حيا بل انه عن قصد القوي من التركيب فان كلامها يقتضي كون السند
 كاسيلة لانها لا يخرج من مقام قصد بنفس تركيب القوي وليس السند فيه جملة بل
 لانها لا يخرج من القوي ما يعتد به كونه شيئا بل انما هو عن القوي في التركيب والحد

هذا العلم بما في هذا العلم وبالمهمة الاسمية اذا كان خبرها اسما فقد قصد بها العلم
 ولا استقرار للشيء ببعضه القرائن في ذلك كما خبرها من غير ما افقده غير ان استقرار العلم ما
 ليس كل جملة مفيدة للعلم فان ذلك يرد في مقام قصد خبر العلم كما سبيل في كون
 الخبر جملة مفيدة وقوله فاصل الاسم وقع لما قال في ان الصفات كما في الخبر

بل على انما هو والحدود في الاصل في الاسم صفة كان كمال او عرصة كمال
 الدلالة على الثبوت ولما الدلالة على الحدود فام عارضة الصفات فلا اعتداد
 قوله فيستعمل الخبر في صفة ان الخبر يدل بوضعه على الحدود لو لم يثبت والا
 بالزمان وكذا قوله فيثبوت اتصال الثبوت والحدود اراد به صريحا الا انه كفى فيكون

الاسم ولا شك ان ذكر الطرف يثبت ذلك الاصل في صريحا خلاف الفرية التي لا
 علم على غير الطرف وكذا اذا فرضت دالة على تعيينه قوله وهو حاصل له وحصل
 الحاصل في موضع الراي فظهر انما متباد لان قد مر عليه قوله وما ياتيكم في هذه الحالة
 المنقضة لاخر السند في معنى الطرف الواقع خبر الكلام يدل على ان الاخرى قد

انفصل قوله لشمول هذه الاعبات التي لاكثرها كما صرح به بعض النسخ او ليس
 في التخييل ولا احاطة السند اليه ولا شأله ما اشار اليه بقوله او غير ذلك والكل
 صالح لانجام القول ولا يفرق بينا في السامع الخالف والاستعداد وبطل الكلام في
 الاصل وتبين الاسمية في الشبهة الاكثر معظم السند اليه والمعرفة لما اوجب على الله

تعالى في المطمئنين العقاب العاصم ومن عند خلق الافعال المسجدة والارادة بها في كل
 صفاته تعالى عين ذاته يحيط انفسهم اهل العدل والحق في خلق قايدين بانه تعالى
 عاين اي لا يضل صحا ولا اهل بواجب وبانه تعالى متوحد بالقدم لا شريك له
 وقد لا يصدق ان الله تعالى ما يربح للخصيف وهو الرابع والثلاثون في القلق العاصم

س

والاخرى منبذ الاصل

كما ستعرف فلا يتناوله لفظ التقوى عند الإطلاق وإنما قال في نفس التركيب اجزاء
من قصد التقوى بالتركيب لعلادة التأكيد فانه لا ينافي انفراد المصنف كقولك قام
قام فريد وفيه عالم قوله واعني بالسند الفعلي جعله قسم التقوى على قسمين
فعليا وهو ان يكون من غير ما نال التبعيض فهو بيت برجل كرم وهو الذي هو
وصف الشيء بحال نفسه وسما وهو ما يكون من غير ما نال الامر متعلق بمشروع
مريت برجل كرم البرع وهو الذي هو وصف الشيء بحال متعلقه وهذا ذلك العيان جعل
السند هنا ضمير فعليا وسما فقولنا بالشروع للسند اليه البرع ظاهر المستلزم
لفظة افعال الشروع الحقيقية وهي قياس بالسند فكل ما لا ينافي بالانقضاء وانما
انما يقع الشروع الحقيقي وبذلك عما ذكرنا في السند السبي هو ان يكون من غير
عليه والشروع الماهو من غير ان لا ينافي عند مطلوب العليق في غير ما هو من غير
انما لم ينجح ما افق من شئ ما فان جعله فليق انما لم ينجح ما افق من غير
في مقابل الشروع الحقيقي وانقضاء وفيما ذكره في تفسير الوصف الفعلي والسبي
فيما ذكرنا ايضا فلا بد ما انهم من ان يقسم السند الفعلي يجب ان يكون من غير المطلق
في الجملة الخفية او لا معنى للسند فيها الا ما حكم بشئ من السند اليه او بانقضاء
السند السبي الذي جعله مقابلا للفعل قوله كقولك تميل السند الفعلي اسما
اجملة الا ترى ان ادوار الانشاء بعد تفسير ثم قال وتفسيره في الحكم
اشبه السند الفعلي الاخرها من التعرض لتقوى ضابطه الاخرها في السند
فانما السند الفعلي الذي هو اسم من قولك انما هو طرف متاخر عنه من السند الذي يحتمل
جملة ومفرد او ان السند الماهو هو في اخر غير مقيد والاولى ما هو ضابط مقيد
وكلاهما مفرد وقدم الطرف على الفعل لانه لا بد من الاول في صيرورة بالضرورة
للمصنف الذي هو جملة اسمية وتقامس ما هو طرف فخدم على السند اليه لانه ارفع بعلم
منه لانه الطرف الاول فيما ذكره في الدلالة في قوله ولا يقصد بقوله او قد
احصل له لوقد عاينم انما لم يكن من هذا فعليا بل كان المقبرة السند الفعلي
البيت الحقيقي او انقضاء ولا يمكن ذلك ظاهره الدلالة في قوله بل يكون لقوله السند
من لا يقتضيه الا انه قد عاينم انما لم يكن من هذا فعليا بل كان المقبرة السند الفعلي
ان الطرف يقع صله مع يمكن من انما الفعل اتفاقا فكذلك ينبغي ان يكون اذا وقع خبر
عنه فاما اذا كان لا امكن ان لا يكون من هذا فعليا بل كان المقبرة السند الفعلي

هذا هو السند الفعلي
وهو الذي هو وصف الشيء بحال متعلقه

وهو الذي هو وصف الشيء بحال متعلقه

وهو الذي هو وصف الشيء بحال متعلقه

وهو الذي هو وصف الشيء بحال متعلقه

وهو الذي هو وصف الشيء بحال متعلقه

في قوله تعالى من جاء الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر من بعد ما قال قل الله عليه السلام
 أصلا في قوله تعالى من جاء الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر من بعد ما قال قل الله عليه السلام
 أو على المستقبل والوجه أن قوله بالذي كان من قبل من الأنبياء ويكون العصر بالحق
 لا يستحق ذلك الصريح الشيعي والآيات التي لا يصح ما شبه للاستقبال صريح
 فيه قوله والملا بالزمان الماض من صفات مسهبة فهم منها أهل اللغة ما هو المعنى
 بعبارتها فالوجه أن لفظ من طرف زمان فليزوم أن يكون للزمان الماضي زمان آخر
 وهو هو فيه أو يكون من طرف نفسه ولأن لفظ من قرب أن جعل من الاستقبال
 معنى الترتيب أو لا يصح من قرب الاستقبال الاستقبال وإن جعل من لفظ كان
 كل الحال والاستقبال ما هو من طرف الآخر على أنه قد يقال في المعارب الاعتبار
 مع الظرفية للجهة وقدر من علم آخر باللفظ فيها حاشيت المعنى فقط أي قد
 الزمان بعضها على بعض من حيثها الأماز من غير خلاف الزمانيات قوله ولما كان
 ذلك هو العرف لا غير من ذلك فحينئذ يقال للحال معضلة العرف بحسب الاعتبار
 فلا ينبغي له معضلة محض فانه يقال ما كل شيء ومحرك القوى ويجاهد
 التكامل ويجعل كل ذلك حالاً ولا شك في اختلاف مقادير زمانها هذا هو الذي
 بان الزمان موجود متصل لا يتغير اجتماع اجزائه فقد جعل في الحاضر من حال الزمان
 سوان كالفظة لفظ ولا وجود للزمان عند التكامل بل هو من مخرج محض قال
 ولما كانت القضية ضد أو تقييد للسند المفعول الذي هو الفعل المستند به بيان
 كلامه ولما خصه بالرفع جريان هذه القسطنطينة في الإسماء المتصلة بالأفعال
 كالمصدر والصفات لأنه الأصل في هذا التقيد فعلم بعد ما عده بالمتاسب عليه
 ولما عده من ذلك فكلها معكولات للمعنى في قوله لا التقييد بنوعه بله الأصل في
 قوله ما يتصل به أي يتعلق بالفعل أو كان محمولاً على ذلك أو لا كالشرط وقام
 لفظ المحنة قوله من المصدر متعلق بالبر من قوله هما كالمعنى المصنوع من ذلك
 ما جعله أحد الأروام أنه قدم المصدر في قوله بالفعل والعرف في قوله كونه قبلاً
 وعقبه بالزمان أو قد يكون مدلول الفعل كالمصدر بالمكان لما سببه إياهم بالفعل
 له كونه لأن ما لا انفصال إلا بعداً أو جنس وعرضه لما حصل ليقول الغرض الظاهر
 والباقي المتقدم وأما ما ذكره المفسر به وجعل من السطوح منه بينا أن الحار
 والمجرب ملحق بهما هو أقرب إليه من التفاصيل وقد يقال كل ما صرح فيه على أن مفعول

في قوله تعالى من جاء الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر من بعد ما قال قل الله عليه السلام
 أصلا في قوله تعالى من جاء الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر من بعد ما قال قل الله عليه السلام

في قوله تعالى من جاء الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر من بعد ما قال قل الله عليه السلام
 أصلا في قوله تعالى من جاء الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر من بعد ما قال قل الله عليه السلام

في قوله تعالى من جاء الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر من بعد ما قال قل الله عليه السلام
 أصلا في قوله تعالى من جاء الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر من بعد ما قال قل الله عليه السلام

في قوله تعالى من جاء الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر من بعد ما قال قل الله عليه السلام
 أصلا في قوله تعالى من جاء الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر من بعد ما قال قل الله عليه السلام

في قوله تعالى من جاء الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر من بعد ما قال قل الله عليه السلام
 أصلا في قوله تعالى من جاء الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر من بعد ما قال قل الله عليه السلام

في قوله تعالى من جاء الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر من بعد ما قال قل الله عليه السلام
 أصلا في قوله تعالى من جاء الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر من بعد ما قال قل الله عليه السلام

طاب ثوابه
جل جلاله

سید القیاسیہ امیر اور
امام

وہو شہادت کے لئے کہ وہ اس کے لئے ہے

وَقَدْ بَلَغَ مِنْ قَبْلِهَا مَوْلَايَ مُحَمَّدًا
بِطَائِفَةِ قَبُولِهِ مَا كَانَ عَنْهَا إِلَّا عَزْوَ
وَكُنْتُ أَنَا فِي ذَلِكَ مَوْفِقٌ مِنْكَ
أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ عَزْوَ الْفَرْقَانِ أَيْ
لَا يَكُنْ فَاحْذَرْنِي أَيْ أَمَّا
الْكَلَامُ مِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ فَاسْتَأْذِنْ
أَوْ مَسْأَلَةً فِي ذَلِكَ فَاسْتَأْذِنْ
عَلَى أَنْ تَرَاهُ أَوْ تَرْكُوهَا
عَلَيْكُمْ

ك

في هذا المقام

في هذا المقام

في هذا المقام

ولا تقدم فيها نحن فيه بين ان طلبة الكلام المبري اذا كانوا معرفين جازين يستفيد
 السامع من كلامهم ولا ينفذون ذلك لانه قد تقدم فيها احد المعرفين واما الاخر فيقدم
 فيها المعرفة الاخرى فاشارة الى ان ما تقدم من المعرفين لا تقدم ببلاده الا بغير
 احوال بل سبب ما جاء اليه وهذا مثل في العلم من المتعلمين من العلم بالغير من الشيء
 شيئا ويمكن ذلك ببلاده الا بغير من بين الاطراف في ذلك الامثلة وغيرهما والاضا
 في التقدم انه يراعى حال السامع واداء صورته كالطالب ان يعلم حكما على احد من
 المعرفين كونه مثلا قدومه وجعلته حكما عليه بالآخر مما به للطا بقة مع ما في
 ذهن السامع وكذا تقتضيه اذا اقتضى كالتالي في علمه لان حكمه عليه قوله في ذلك
 استدل ذلك لا تقدم امكن انما انفي تقدمه فذلك سبب في نفسه قوله على علمه
 حكمه عن ذلك الشيء به ان شاء الله لان السامع يستفيد منها لان الحكم معلوم
 قطعا قوله على الوجه المقصود ان على الوجه الذي يصوره كالطالب الحكم على ذلك
 وكذا في قوله على ما يصوره قوله كيف حكمت عليه وعلى ذلك الاخر جعله حكما على ذلك
 الخبر به في باب الذي هو الخبر عنه في الشيء او كيف حكمت على الشيء الذي هو خبره
 والاخر هو حكمه عليه بالخاطب اعتدلا بحكمه عليه وان كان حكما به لان الخبر
 به وباب الذي هو الخبر عنه في الشيء او كيف حكمت على الشيء الذي هو خبره
 هذا حكم عليه بالخاطب اعتدلا ما شاءه فقط انما الاخر او به ما شاءه في نفسه شأنا
 فقط على سبيل فصل الخبرين فاما في هذا الذي انفي على اننا اعتدلا به كانت فيكون
 الحكم قوله بخبر بخبر غير متعلق سفل واثا لا يفيد فهم الخبرين فيستفيد
 من الحكم ايضا على ما عرفت فلا بد ان يكون ذلك الخبر قد انفي عليه ايضا واذا انقل
 الشاخص ويصير كاستخبر هل حكم عليه بالشيء استغنا عنه لان الحكم اذا لم يكن
 هناك تناسر خبره قوله لكن لا يعلمه على الخبرين اى لم يتبين عنه انه زيف او
 لا ان له معين باعتبار ان خبره الاخره حتى لا يصح الحكم بل ان كان قوله واما باعتبار
 تعريف الحقيقة واستغنا عنها عطف الاستغنا عن تعريف الحقيقة كما انه فيعلم لان
 اسم الخبر اذا عرفت تعريف الحقيقة مقصود الاستغنا عن المقام المطلوب فيقال
 المطلق او كله على طريقه قوله في اليوم كل اليوم ما لم خال ذلك على انك على معنى
 الخبرين من انهم حكما ما يتبع تقدم الخبر على المبتدأ اذا كانا معرفين وبنو ذلك
 من نظري هو دفع الالبس وذلك اجاز ولا يراد به ان يكون قوله سببا لاجابا بل

في هذا المقام

بسم الله الرحمن الرحيم

من جهة ذلك السعي القصد للحقيقة وتبينها طبع اللام في قوله لذلك صلا للوضع
باللغاية وكذا معارف قبل ليعتد به احد طوى في هذا الكلام اعتراض
الملازمة هنا على اسم الاجناس من جهة العقاب مقيد ووجه غير معيبة وضع
بطلان اللانم بيا على ان عدم القلي بغير قول لا يعمد الا انه انما هو بغير
فعدم منع بطلان اللانم على منع الملازمة وانما انفس الخلق كمن اسم الاجناس في اللانم
بجمله لا يعمد كايه فان سكوت ائمة اللانم في ذلك منع فروعهم لاخراج المعارف و
دلالة ما طوط على انها البت معارف وكذا كاستناع وصفها بالمعارف وقال ليكن
في استناع مع ان الطاهر من استناع فيها على انه سبب هو طرف ليكن منه في التزم
في بيان فتناع الوصف المصداق في التزم فيكون الظاهر ان المصادر من جهة الحق
دون الافراد اتفاقا وانما هو في التضمين عن حديث التزم في قوله ان يقال السون
نفسه على التكميل في ذلك لوطر وصفه بالصفة لا لانه في نفسه غير صالح للوصف بما
فيتم له الجواب على تنوين التكميل لانه هو غير التكميل في الاحكامه ولما استبين
جواب فاعلم في كل تنوين في ذلك في قولك مهوت بزيدي وزيد في ذلك كونه
في معنى من زيد قوله واما ذهب اشارة لانمع الملازمة ونسبه للملازمة لانه
ما ذهب اليه كثير من العلماء واداروا بالاجماع اجماع اهل الملازمة اجماعا على انها المعنى
المؤكد من جهة العقاب ليعرفها اعتبار الفروية وان كان لا يفسر الفهم في ذلك
بما له وانهم عطف على انهم الاطب وهو المذهب السائد ولم يتبعوا في الملازمة انما
كونه انما هو الملازمة ما تقدم وانما منع الملازمة فيقول على اعتبار الفروية وقد دفعه
هناك اشار اليه في بعض النسخ او نحو الضرب قوله وانما اي كونه اللانم في اسم الاجناس
كلها اذ المصادر بعضها التي كيد فروع في الحقيقة ما لا يقبل احد الا انما انما
ان المراد بتعريف الحقيقة المقصد اليها حال حصولها او فتناع حصولها اي الانما
اليها حيث انها حاصلة في نفس السمع اما الحقيقة او فتناعها ولا يلزم في ذلك ان لا يفتأ
بتعريف الحقيقة عن تعريف الهمد الضعيف والتقدم في لانه ليس معنى التعريف الهمد
القصد والاشارة في الحقيقة في ذلك من حصول حقيقة او حيا اي يلزم ان يكون تعريف
الحقيقة من جهة تعريف الهمد قبا منه لاقسامها من جهة وانما ذكر معنى تعريف الهمد
بطريق مختصر تنبها على انما هو من تعريف الهمد من القصد والاشارة الى
حصول الحقيقة في الحقيقة لانه حصول الحقيقة فينا من التعريفات فاعلم انما كان في تعريف

هذا هو المقصد للحقيقة وتبينها طبع اللام في قوله لذلك صلا للوضع

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو المقصد للحقيقة وتبينها طبع اللام في قوله لذلك صلا للوضع

ان الوجود المنفصل ليس له
 كونه في ذاته بل هو
 كونه في ذاته بل هو
 كونه في ذاته بل هو

فلا بد من ذلك فقام الحقيقة لذلك مقام المصور رجع لما كان بصدده من بيان
 الحقيقة بعد الاشارة لا التقييم بذكره في وكما مر فليس ان الحقيقة الظاهر من كلامهم
 ان اللام لها معيان فتعرف الحقيقة وتعرف المصدق كلامهم بعضهم ان الاستقراء في
 العلم قد يتصور في هذا كونه واجبا هو المصدق الذي هو حكم النكر وقد بين ان
 في اللام واحد هو المصدق المتناول لتعريف الحقيقة فلا ينبغي ان يجعل تعريف الحقيقة في
 مقابل المصدق كما فعلوا ولما الاستقراء لا يجوز ان يكون في اللام فتدريج شئ كقوله استقرا
 استقرا في المصدق الذي في اللام مع كونها موضوعا لتلك الحقيقة الواحد وقد دفع عباد
 لكن بانه نسخة الاصل وعليه اكثر النسخ هكذا مر ان الحقيقة تكون ان وجدت في لا
 الحقيقة في الله ولا الاستقراء في الحقيقة مع الوجود وقد مر عن المصنف في هذا
 الاستقراء في الحقيقة مع الوجود ولا الاستقراء في الحقيقة مع النكر وفي هذه النسخ
 انما هو في الحقيقة في الكتب الكلاسية في ان الماهية هي التي وليت واحده ولا
 ولا شيئا من القبلات التي جعل عليها والاما اجتمعت مع القابل الاخر بل في صالحة
 القابل من القابلين غير متفكر عنهما معا ولما الحقيقة القولية قد جعلت على القابل
 تامة بكون اللام في الحقيقة متعلقة بصدده والشيء المستقرا في الوجود في غير متفكر على
 هذا القابل في هذا اللام في الحقيقة مع الوجود متعلقة بحقيقة الاستقراء في الوجود
 لا يمكن في الحقيقة على القابل في تلك التسمية ان الماهية ليست في الحقيقة مع الوجود
 كغير صدده وانما ليست في الحقيقة مع الوجود في الوجود بكون الاستقراء في الوجود
 من غير تفكير في ذلك فغير بكونها فان تحقق الماهية مع صفة الاستقراء ان يكون
 لها ان كل واحد منهما يطلع الاخر وبلان قائل صلوها للوجود والتفكير في القابل
 للتفكير في الوجود في الوجود فاستدناحيها لا يصلح ان يكون منها انه لا يكون سببا لذلك
 فغير الاستقراء في الحقيقة كالاخر في الوجود في الحقيقة وقد جعلت على القابل السبب
 ان الحقيقة مع الوجود فلا بد على ان الوجود ليس نفسها وهو ظاهر ولا جرحها الذي
 سببها بكون امرها جابجا عنها اما في الوجود بلان اللعبة الزمانية لا يمتد الى الوجود
 واللعبة الزمانية في الوجود لان الوجود في الخارج عن الشيء فلا يكون الزمان له
 حقيقة فلا يكون ذلك الشيء حالها الماهية بلانها والاعراض عن توجيه مالا لا
 فتمت على هذا الحقيقة في الحقيقة واللام في كونها متعلقة به ووجه حجب هو ما
 في كونها في الوجود من جهة الحقيقة والاستقراء في الحقيقة في الوجود في الوجود في الوجود

وقد مر من الماهية في الوجود في الوجود
 الكتاب المصنف في الحقيقة في الوجود
 الماهية في الحقيقة في الوجود
 الحقيقة في الوجود في الوجود
 الحقيقة في الوجود في الوجود

في الحقيقة في الوجود في الوجود
 في الحقيقة في الوجود في الوجود
 في الحقيقة في الوجود في الوجود
 في الحقيقة في الوجود في الوجود
 في الحقيقة في الوجود في الوجود

في الحقيقة في الوجود في الوجود
 في الحقيقة في الوجود في الوجود
 في الحقيقة في الوجود في الوجود
 في الحقيقة في الوجود في الوجود
 في الحقيقة في الوجود في الوجود

كبر

اولا ان كانت الحقيقة صالحة فتوجد الكبر ممكن للعرف باللام والاضافة على الوحد
 بالكثر بل على نفس الحقيقة بحيث يضيء له انما هو حقيقة او تقدير ولا يقتضي به
 الماهية من هذه السبقة كانه مقام الشرفيات او احوال الاحكام على الماهيات فكذلك
 مقتضى البياض محض وجوده في ذاته لا ينافي مع الاحكام التي هي عليها انما كانت
 لانه ضمنها كان استغراقها وعدم استغراقها مفوضا لا مضيقا في المقام فلا الحاشية
 خطايا مطلب في الظن دون اليقين حمل على الاستغراق دفعا لنزولهم في جميع بلاهم
 فلا كان استغراقا بطله في اليقين حمل على اقل ما يتحقق فيه الحقيقة فتدفع الاستغراق
 بالعمد الذي هو اعم من اليقين غير محيد. لا الترتيب الحقيقة فاسم اليقين اذ هو في باللام فان كان
 هناك حصة من الماهية مضمومة حمل عليها والا فان لم يكن هناك ما يدل على الماهية
 من حيث وجودها من انفرادها حمل على الحقيقة وان ذلك فخره على الذات من حيث
 فان كان المقام سببا للاستغراق حمل عليه والامر على غير محيد وانما قدم الحقيقة
 على الماهية لانه اعرف واقرى على من العمدة والعلوية فلهذا استغراقا من الحكم والذ
 بالكثر هو الذي يوجب بسببه نتائج فائدة والمطلب بالفتح للذات البرية وقوله غير محيد
 كان في الماهية حال العرف باللام الحقيقة والوارد النسبية بين الماهية والجمع في الماهية الاستغراق
 اذ لا حمل فقدم غير كان في مثل هذا الواقع واجب وانما ايراد لفظ الابرار وهو البصاح
 وهم السامع للذات في جميع الاغراض في نفس الحقيقة فيها الاستغراق ان لا يكون له حصة
 من حيثيات الماهية قوله على اقل ما يتحقق هو على صفة البهي المفعول وكذلك فلا واجب
 قوله على اقل ما يتحقق هو على صفة البهي المفعول وكذلك فلا واجب وقوله الرائد على
 الاشياء هو اشارة الى ردم الماهية فيكون الاشياء جميعا هي هو الوحدة الزائدة على
 الاشياء لانها انما هي تنبيه على ان النسبة بين الفرد والمشي والجمع كان ترتيب بين
 الواحد والاشياء والاشياء والاشياء والجمع والاشياء على ما هو في الاشياء بالاشياء
 كان محال ايضا كما في قوله تعالى في الماهية معلومات في الماهية وسعف على هذا في الماهية
 الاقل للثبوت في المقام الاستغراق في نوع الاستغراق حيث تلاها في الماهية في الجمع
 الى لا يمكن سببه في كل خلافه كقولنا الماهية غير محيد سميت محلة واحتملها الكبر
 وخلافه ان استعملت الاستغراق في الحقيقة وهو البعض والطلب اليقين في الاستغراق
 الحقيقة في الماهية والاشياء في الاشياء في الاشياء في الاشياء في الاشياء في الاشياء
 في الجمع هو ما قلناه على الاشياء في الاشياء في الاشياء في الاشياء في الاشياء في الاشياء

بما يتصور من ان
 الاشياء في الماهية
 هي التي هي في الماهية
 في الماهية في الماهية
 في الماهية في الماهية

بما يتصور من ان
 الاشياء في الماهية
 هي التي هي في الماهية
 في الماهية في الماهية
 في الماهية في الماهية

هذا هو المتن
الذي هو
المتن
الذي هو
المتن
الذي هو

هذا هو المتن
الذي هو
المتن
الذي هو

في المطلق وهو المصداق لما قصد به لا وهو المصداق التام وهو المطلق
بالاطراف لان المقصود من المطلق فيهما معاً انهما لا يحدان لمقتضى
جميع غيرهما من الاطلاق في نفسه او غير علم او غير ذلك من المطلقين
ولما كان المقصود من المطلق فيهما معاً انهما لا يحدان لمقتضى
لكن بنفس التركيب وكذا السند في المطلق فانه لا يحدان لمقتضى
يصدق الفعل في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
بنفس التركيب مما اذا لم يحدان لمقتضى المطلق في نفسه او غير ذلك
احية لم يحدان لمقتضى المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
السند في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
المعنى بان المصداق في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
غير ان سبب التقوى في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
في التقوى في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
الفعل في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
الظرفية المضاف اليه لان المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
ولما كان المصداق في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
تقوى المصداق في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
كثير الوجود وصف سبب في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
الافان السند في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
هو السند في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
الافان السند في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
منطلق في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
المعنى في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
او كون السند في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
عليه الصانع المصداق في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
مكونا عليه في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
لما كان السند في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين
بالجانب على المصداق في المطلق في نفسه او غير ذلك من المطلقين

هذا هو المتن
الذي هو
المتن
الذي هو

هذا هو المتن
الذي هو
المتن
الذي هو

هذا هو المتن
الذي هو
المتن
الذي هو

هذا هو المتن
الذي هو
المتن
الذي هو

هذا هو المتن
الذي هو
المتن
الذي هو

هذا هو المتن
الذي هو
المتن
الذي هو

هذا هو المتن

وتخليق اشياء منصوب على انه مصدر التخليق او لا بالفعل فهو بالصفة المنفعة بالاعرف
 واكتفى بالاشياء الاسماء لانه الاصل وقوله ما يكون نصب عطف على ان يكون وكذا قوله
 نصب عطف على ان يكون وصف الفعل باستدعاء الاستدعاء ولا ما بعده نعم ان كل فعل
 كذلك لرتبه على كثر السند فعلا من غير ما يكمل قوله فطلب سبب ما قبله اي طلبنا
 بتعلق ما قبله اي بتعلقه كخلق الاخ نوهد وقوله يفرح اشياء لان ضرابه
 ليس ثلثه بالشيء احق بابل هو منسوب للشيء فان قلت كان يمكن ان يجمع معنى في السند
 اليه في حد واحد بان يقول هو ان يكون مع غيره مع التكرار بالثبوت لما هو مستلزم
 او بالانفصال عنه لا فرق فلما افرد عنه قلت لئلا يفتقر على ان يفرق بين اوجه في السند
 هنا ليس سببا وانك قد استندت في قسم الثاني بكونه فعلا واكد بان عطف عليه
 مستلزم بالفعل واحسن في استله المفضل افعال الفصل لانه لا يصلح انما هو جيب ما قبله
 كما هو في سبب طلبك عليه هو ان الاسم المفضل بالفعلة فاعلم انما هو جيب الالهي
 لما فاعله ضمير فاعلم ان المفعول به ضمير يسمي بالحق الى من الضمير لعدم معرفه للكاتب
 والفتية وهنا الجواب الاول ان منطلق اوجه ليس مستلزما فعليا فيمنع ان يكون سببا
 كما ينبغي في الية على الفت قلنا نعم لكنه اخرج عن السبب في افضة على الضبط في اقتضا
 السببية كقول السند حله الثاني ان السند استلزاما عرفت اذا قصد به التخصيص حله ولا سيما
 ولم يقد هذا كقوله للملك ايضا واجيب بان ذلك التخصيص لا يقد سبب لانه لا يستلزم
 مفرد الكلام حله فليكن سببا كاسيالة وقد جاب بان المقصود الاجمال هناك
 الا انه لما كان سبب التقوى منعقد كان ايضا من اسباب شدة ذلك انه قال انما
 اخرى ان عرفت على ظاهره لا تقيد الا التقوى ولا الاعتبار منه تقدم وانما خبره بعد
 فلم يرد صيغة المصدر افاده التخصيص ان الثاني الجملة الواقعة خبر عن خبر ثان
 عاجل منا بطا لكن السند حله واجيب بان جعلنا مساهة عن الحكم المستفاد من خبره
 الضابط مساهة على خبرها منه فلا ضمير الرابع ان للسند مثل فعله اخرج عن نيكله
 حله سببا للاحاطة بالتخليق ذلك لانه لا يمكن ان يكون الا بالمتعلق الثاني قلنا ان
 ملحق بكونه ميم ومركب فليكن حله فليكن نوهد كلمة مستغاث والافعال الخامس
 ان خبره بضمير متعلق بغيره علامه اقسام عروية داره لا تقوى فيه ولغيره بالبعد الفعل
 انما فاعله سبب ما قبله واجيب بالترجم التقوى بناء على ان الضمير مطلقا بغير
 للطلب لانه انما يفسر الحكم فهو على ما ينبغي وانت تعلم ان كثر السند للثبوت جملته

قد علم ان كثر السند مع الاستدعاء
 في الاستدعاء لا يكون سببا
 في الاستدعاء بل هو سبب
 في الاستدعاء

استدعاء الاستدعاء
 الاستدعاء الاستدعاء
 الاستدعاء الاستدعاء

قد علم ان كثر السند مع الاستدعاء
 في الاستدعاء لا يكون سببا
 في الاستدعاء بل هو سبب
 في الاستدعاء

قد علم ان كثر السند مع الاستدعاء
 في الاستدعاء لا يكون سببا
 في الاستدعاء بل هو سبب
 في الاستدعاء

قد علم ان كثر السند مع الاستدعاء
 في الاستدعاء لا يكون سببا
 في الاستدعاء بل هو سبب
 في الاستدعاء

قد علم ان كثر السند مع الاستدعاء
 في الاستدعاء لا يكون سببا
 في الاستدعاء بل هو سبب
 في الاستدعاء

الصريح لم يثبت قصد التقوى حتى لا يراه بقصد كان ايضا مستلزما لغيره ولا يكون مقورا
 كما اننا لو ثبت قصد غيره وما ذكرنا ذلك لغيره من المعنى يكون السند حجة اما المقصود
 او كذا السند يجب اذا لم يثبت اي علم حقيقة مضمونه انكر على كذا نكته معقده
 في علم الحق الا انه وجه قوله انما لا بد من الجملة الواقعة خبرا من وجود الحق اليه
 وان كان مقورا فذلك لان التقوى المكروه انما يكون باسناد الفعل لا ضمير المستند
 مع في الضمير مطلق الخبر المستند والسند السبع بعد ثبوتها على ما ينبغي عليه واسناده
 لا ما بعده وانما يكون مطلقا في المقابض بغيره الا ان كانا في الخبر عليه او المستند اليه تعالى
 فلا يخلو بذلك الغير انما ان يكون الجملة الواقعة خبرا الضمير الثاني مستفاه هذا
 الحكم انما اشتراط العايد وذلك لان التقوى انما يقصد اذا اراد ان ياتى به
 ويكون السند سببا انما يتصور ان لا يكون مقابض به ولا غير خبره سببا ان لا يكون
 المستند كونه مقبولا له ولا فعلا لها سببا من نفسه من يقطر بمقتضى خبره المستند
 اخرى عند الثالث وجه ثبوتها به تعريف الخبر والعموم الضمير وذلك لان المقصود هو
 الوجه وهو حاصلها كما ان الضمير الواقعة عطف ببيان عمومها ببيان تعريفها
 استعمالا ان ليس من خبر الضمير الاستغناء به الماهية التي هي خبر زرع مطلق عليه وعلى
 غيره فاذا ذكر في الخبر عن زيد علم انه هو مكان ما يعطى له زيد ولا كذا في العموم
 فظاهر لا يصح اعمهم واجم غيرهم ايضا فان طما الجملة الضمنية تكون الجملة الواقعة
 بين يديها كذا السند حجة على الإطلاق فشرع من الحاشية المتخفية بخصه ضيات
 الجملة الواقعة على اللفظ الذي سبق في السند للفرق وانما سببه قوله في الجملة الواقعة
 الجملة التي وقعت مستلزما للجملة الواقعة في السند المستند اليه فزيد انظر في ذلك انطلق
 فزيد في الجملة الواقعة على الإطلاق وما سببه اقامة التقوى واللام في قوله لا فائدة
 ليست حله الوضع بل في الغاية ولما لا فائدة الدلالة كذا لا سببه ما ذكرناه في حاشية الضمير
 ان الالفاظ المفردة ولا يثبت السامع متعينا انما لا ينفيد معانيها المركبة قوله من
 بذلك اي كذا الفعل مع ضمني الدلالة على الجملة فان القول لا يدل على اقتران حدث
 بزمان متحدد متعريف قطعا انما سببه ان يسمي به صفة هذه فذلك المعنى في ذلك الزمان
 المتحد لا يجوز اقتضاه قوله اذا كان المراد خلاف المتحد والتقدير خلا المتحد في الآخرة
 الى خبرها اسم كالمثال المذكور واليه خبر زيد لا يورث انطلق فانه بضمير المتحد الاسم
 قوله فلا اسم كذا فانه يدل على ان خلاف المتحد مستلزما للاسم الذي وقع مستلزما

هذا هو المقصود من قوله
 انما لا بد من الجملة الواقعة خبرا من وجود الحق اليه

هذا هو المقصود من قوله
 انما لا بد من الجملة الواقعة خبرا من وجود الحق اليه

هذا هو المقصود من قوله
 انما لا بد من الجملة الواقعة خبرا من وجود الحق اليه

هذا هو المقصود من قوله
 انما لا بد من الجملة الواقعة خبرا من وجود الحق اليه

في هذا السند

الا

فصح لا يتقدم الفعل الدالة على التجدد ضرورة على الترتيب لا يحذف الخبر على علم
 على خبر من السلام بل على قوله يجب انقضاء القام فيكون محسوسا على السلام احسن من
 خبرهم لولا انما يحذف على ما في موضعها الى ان لا يثبت القضية لم يثبت الفعل
 المتعاقبة وانما جعل الحالة القضية كقولها طرفية ارادة انقضاء القضية لا ارادة
 التجدد والنبوت لان الكلام في الجملة الواقعة خبرا والظرف لا يكون جملة الاستفهام
 قوله بل استفهام على الجملة اي مسددا للاستفهام على اقوى الاحتمالية حاله في خبره
 انما كانا عليه وعلى ما معه حاله في خبره كما في قوله تعالى من كان عليه من غير
 من هذا الى ان يكون الظرفية انقضاء الفعلية مع ما تقدم من ان الظرفية خبرية
 بغيره فخصر هو الشرط وان مرجع الجملة الاربعة الشهيرة الى اثنين لان الظرفية يجب
 لا الفعلية والظرفية لا الجملة التي وقعت خبرا وهي اما فعلية او اسمية
 الحالة القضية لا خبر المسند ولا خبر المسند لا المظهر نظر الجملة التي
 تفصل الجملة مع رعاية حسن الاجتماع بين فعل المسند والمسند في مقام الوجود
 اسنادا خبر المسند لا مقضيات تقدم المسند اليه ونسب البعض الكوفا ان يكون الحكم
 على المسند اليه مطلقا او بوجه من وجه الكلام الاول ان جعل الحكم عليه او لا فهو يكون الحكم
 على مسند وفي ذلك يجب اخبار المسند اليه فلا حاجة الى ما ذكره في تقدم المسند اليه فوجه
 وايضا ان يظن ان لا نظر استحقاق هذه الكلام المسند اليه حاصل اذ ليس كون الحكم عليه
 مطلقا ما هنا كونه مرتبة الجواب الصدوق عليه واجبا له بل هو في مرتبة اولى اليقين
 الاسمي بمرتبته كون الحكم عليه مطلقا بمرتبته اولى من قوله فلا معقل الشاهد ان
 اظن من ان الفعلية من الحكم كانه تفعل الحكم عليه بمرتبته على تفعل الحكم عليه
 هذه الجملة تقدم بعدها على الاخرى في النقل على ان التقدم في الفعل لا تقدم في
 ثم لما كان المسند اليه داما مطلب الحكم بالوصف الذي هو المسند اليه الاصل تقدم عليه
 وذكره اما وجوب تقدمه عليه لذلك الاسرى لا وجوبه في مرتبة الجملة الفعلية ووجوبه في
 الاسمية واما قوله المتعاقبة فيقدم قد سلف من حاله تاخير المسند اليه كما
 تقدم المسند فلا بد من الاهتمام بتفاصيل هذه الجملة قوله ولما اقر ان السان في جميع فقرته
 او فقرته في نفس الاستفهام مقضيها للتقدم قوله او ان يكون الخبر في نفسه بالبناء
 الاصل في لفظ التخصيص والاقتصاص والمقصود ان يستعمل ما يدخل البنية المقتضية
 ماله في نفسه فلا يخلو من المالا بيد الى المالا له عند خبره الا ان التعاريف في الاموال

في قوله تعالى من كان عليه من غير
 من هذا الى ان يكون الظرفية انقضاء
 الفعلية مع ما تقدم من ان الظرفية خبرية
 بغيره فخصر هو الشرط وان مرجع الجملة
 الاربعة الشهيرة الى اثنين لان الظرفية
 يجب لا الفعلية والظرفية لا الجملة التي
 وقعت خبرا وهي اما فعلية او اسمية

انفعال الى على القصر اعني الناحية كقولك حضر فريح بال الى ابناء على تقدير منع القصر
الاخراد وذلك لان تخصيصه من بآخرة في غير الاخرى فكذلك قلت من غير الى ال
عن غيره وفيه في الاستعمال خصصت فلا ما بال ذلك خصصك بالجملة وانحصرت
فخص من غير الى وكذا منه قوله بخصيصه بالسند اليه وانما جاز من الاشياء
لان جعل سنده ثابتا بالسند اليه وهذا من خصصه بالسند اليه على السند في الاستعمال
الاصل قوله هنا من ثم ان يخصصها بآخرها وقوله من غير الى الفصل اكان المراد بخصيصه
السند بالسند اليه كما هو من قوله تعالى لكم دينكم ولا تخوف ان دينكم مقصود على ان
بينكم مقصود على الوصول لكم لا يخافون الى الوصول الى ديني مقصود على الوصول الى الدين
لا الى الفصل لكم والقصر للافراد والقصر للمساكن وقد مر ما في الفعالي وكذا في الكلام
في الاوصاف من اص من القصر في سلم الزيناف دلالة التقدم على غيره لاجتماع
المراد من قوله واحد قوله من من القيام والقصر اشار لما يسمى قصر يقين
طاعة كان عنده واختلاف الافراد قوله طاعة خبر للسند الذي هو قولك على هذا اي
كفر جازا للمعقود ويكون جعل المتدين بقصر القلب بان يصدق السامع كمن يصدق على
وكذا المشاكم قسا واما جعلها القطع التركة فلا للسند في العرفي وسياك في هذا
التي اوردت القصر للسند في التقدم قوله كقولنا اي قول القائل وهو انما يابط شرا كما
بعد من مسكه ومنه على قلب من سبب تجارته وكذا كانت مشهور من جعلها
فان قلت قلت من قبله مغلطة مشددة من قبله لبطا وتحت لاسي مع دابة مع اما
بذلك ما يرفع العرف في الزا اذ امر عتبه وطميت انت بالمال فخلعا والحق
مع المساك وهو الطريقة الرطبة والطاق سبب لاسي اخر ولا ينفذ لاسا
لذلك الزا بافتيد عليها ويؤيد عليها على التركة والاشرف على
الاشرف وقد يقال مستدسى مع حال من حيث بل لا خلاف فالظاهر ان سيج في
الظرف لا يستلزم فلا يكون على الخن فيه فكانه مثلا به على الاموال المرجوح ان يكون اسجة
نعت حاله الضمير وهو لحيها بوجهه لا غيره قوله هم من اسات حسان في صرح
لغيره من العلوة والكل وقوله واحد وان معناه هوها على التكرار التكرار في
المراد التكرار هنا وانه قوله ليا خلق صرح من صرح ان يضع سندا في الطلب
الظرف عليها كانه قوله تعالى واجل من عند الله ما يصرح به الا ان التكرار في
الاستعمال يقتضيه الظرف على التكرار الموصوفين بالاعتناء في جسد وكتاب

فان قلت قلت لا يصح
تأويله في قوله
فان قلت قلت لا يصح
تأويله في قوله

بالحديث ان من كان له
ما في قوله لا انما
بالحديث ان من كان له
ما في قوله لا انما

فان قلت قلت لا يصح
تأويله في قوله
فان قلت قلت لا يصح
تأويله في قوله

فان قلت قلت لا يصح
تأويله في قوله
فان قلت قلت لا يصح
تأويله في قوله

فان قلت قلت لا يصح
تأويله في قوله
فان قلت قلت لا يصح
تأويله في قوله

فان قلت قلت لا يصح
تأويله في قوله
فان قلت قلت لا يصح
تأويله في قوله

فان قلت قلت لا يصح
تأويله في قوله
فان قلت قلت لا يصح
تأويله في قوله

الاطوية التامة على ما عشت على التمام القديم فاذا انقضت صلواتها عنده على وجهها
 عرفت قوله في هذا التقدير ما حكم بان الظرف اذا وقع حرا من التكرار يجب تقديمه
 على غيره من التكرار كما ان موضع الجواب في ذلك القديم كان المتبادر من قوله وجوب
 التقديم مطلقا اذا لم يكن التكرار موقفا فاسد لان هناك تفضيلا وهو ان الظرف
 الواقع خبرا لم يكن له حوزة التاني. ع. ذلك التكرار قد صيرور من متلفا في قوله
 عليه كما وان كان له حوزة التاني خبره به يجب محافظته على الحق الذي هو وفاقا بين
 الامتثال هنا كصيرور اخرى لا يجب التقديم بها ايضا مثل قولك انك الله ولا غيره
 انك الله فقولك يعرف حالها بالمقابلة على التكرار الموصوف فكان ان الوصف المخصص
 فيقول تلك الاطوية معها ايضا ومن لم يصدر به انه فعل كسلام عليك وبها الاختلاف
 له كيب س. لا يلتزم وقرنا على ذلك الاتمام وقوله من سلامه ذلك ان
 يكرهه الذي ليس من صيرور قوله وذلك ان الامر الذي لم يصير بعد مبتدأ والمطروح
 في التاني خبر عنه قولك سلاما عليك وقوله من سلامه سلام عليك لان اللفظ
 الحكمي معرفة ولا مفعلا حال منه لذلك ان يكون من سلاما سلام عليك وفي قوله
 من سلاما اي وجوب خلف الفصل وقيل المصدق مقاسم ويكون هو العامل في
 ذلك ويظهر حوزة التاني خبر عنه والقياس في ذلك قبل صيرور مبتدأ ان يقال
 بذلك لاجماله وعلامة الظرف لانه ينفخ هلاكه الا ان التامع في الاستعمال عليك
 بالاضافة والحال لفظ بين لفظ الحمد قوله ليس له ذلك اي حوزة التاني خبر وانما
 سلام صيرور مبتدأ لا ينفذ ما صار مبتدأ كان حق التكرار من خبر عنه قوله وذلك
 حرك لا شك ان كل احد يظن ذلك حصوه فهو الممنوع ولولا ذلك الملاك ما
 خبر بقر النعم قوله ولا من صلح عطف محلا ما تقدم بحسب المعنى فان قيل ولا ما تقدم
 فلكل من كان مستفهاما ولا من صلح للنفا ولا من سجد من رافعت اولاته اعم
 التكرار كالمسألة المذكورة قوله ما ينفقه او من حلال النعم او من شدايد النعم فاق
 محرم انما يكون محسب قوي فيكون شدايد وقدم المسند لان الاهتمام بالوجه على
 قوله وكقولك عطف على البيت الاول. وبوملها على التمام في الاستعمال
 المسند على طريقه او كسب من السام او لاحواله فله قصد التخصيص في التقديم بالمعنى
 اسد السلام على الراه التي كانت معها كانا فظن في عظم البيت التاني في سلامك
 بالاولى للامتنان في النعم وتوحيب مطر الاول للضرورة وتقدم عليك لان الامم بالنعم

ان الله تعالى في قوله
 لا اله الا الله
 لا اله الا الله
 لا اله الا الله

في قوله وهو قوله ذلك
 لا اله الا الله
 لا اله الا الله
 لا اله الا الله

في قوله وهو قوله ذلك
 لا اله الا الله
 لا اله الا الله
 لا اله الا الله

على احكامها وهو ما في قوله

قاسم اعلاي بالاولى الصيغة

الحمد

انما تقدم على الآخر ما اسند اليه من حيث هو اسند في نفسه هو اسناد آخر
 مغاير للثالث لا اسناد المذكور ولا هو فلو تقدمت الاعتبارات على اسناد الاول
 ما جازى به كقولك لان المنفرد بهذا الاسناد هو المبتدأ المتقدم مع مطلق صيغة
 ما ذكر به من كماله فلهذا المطلق تقدمه على اعتبار اشتراكه في الضمير ويحذف
 في المبتدأ الا انه اسناد لا تقدمه على الاعتبارات السابقة من الاسناد الاول حيث قال
 اذا كان متضمنا للضمير صيغة المبتدأ ثانيا طنا لا تقدمه هنا على ذكر اعتبارها في
 الالف واصل في سبب التقدم اما اعتبار الالف فهو صيغة لا ما هو اقل فيكون
 القول هو الصواب فان لم يكن محذوف حلتان كبرى ومغري اتفاقا وفي كل واحدة
 اسنادا حذفت الضمير اسنادا لفعل في الضمير في الكبرى اسنادا لثمة الفعل في المبتدأ
 لكن المهم هو انه طنا اسناد لفعل في الضمير اعتبارا له مع الالف في المبتدأ
 فلهذا تقدمت اعتبار الثالث لا اسناد لفعل في الضمير واسناد الالف في المبتدأ فيقول
 في الثالث قولان في عرف عطفه لا في الجمل التخصيص كما يحتمل ان يفتقر المشاكه له في
 التقوي ثم ان ظاهر ما ذكره في تعليق التقوي يقتضي ان لا يفتقر به في قوله
 فان التزم ووجه جعل المبتدأ السبب فيما لا يرد به التقوي وان ضم الضمير المذكور
 التعليك اسنادا اليه لفعل في الالف لكان تقدما له ليل وجب بان لا يرد المبتدأ هنا
 ما تقدم من ان الفعل يتقدم الضمير ابتداء لان على هذا التقدير فيجب سبب
 قوله فاذا قلت متعلق بقوله لا الضمير لا تقوى لكم فاذا انقضى هو على الزيادة على
 لفظه في مقام لا يناسب التخصيص لانها لا تظهر الا في الاصل هكذا وانما هو
 لا يرد في الضمير هو قائم والمراد بقوله وهو يتولى الصالحين تحقيق قوله لا
 فيه او غير قد يتولاكم ويخبر عن محبتهم ويخبر اي محبتهم او ايلهم ليلقوا بهم او امر
 وذلك لكم في المحض تحقيق للتع الا ان غيرهم لا يوزعون وانما هي مقام وهم قد جازى
 بتحقيق خرجهم بلبس الكثرة لانه انما احواله من احوال الالبان بعد الاصل
 الاخر الذي جازى بالكفر عليهم ومحل قدوة خلطوا ما عطف عليه نصب على ان فاعل
 قوله وانك اذا قلت عطف على اذا قلت وقوله لانه قال في التقوي من بعد ان تقوى
 لا يختلف يكون غير المبتدأ المتقدم متفيا لان سبب التقوي موجود متفيا كما في قوله
 متفيا قوله غير شبهة اذ ليس في لا يكون انية شبهة اذ ليس في لا يكون اسناد
 اذ ليس في لا يكون انية شبهة لكنها من بعد ان انت هاتان التاكيد للمبتدأ الالبان

انما تقدم على الآخر ما اسند اليه من حيث هو اسند في نفسه هو اسناد آخر
 مغاير للثالث لا اسناد المذكور ولا هو فلو تقدمت الاعتبارات على اسناد الاول
 ما جازى به كقولك لان المنفرد بهذا الاسناد هو المبتدأ المتقدم مع مطلق صيغة
 ما ذكر به من كماله فلهذا المطلق تقدمه على اعتبار اشتراكه في الضمير ويحذف
 في المبتدأ الا انه اسناد لا تقدمه على الاعتبارات السابقة من الاسناد الاول حيث قال
 اذا كان متضمنا للضمير صيغة المبتدأ ثانيا طنا لا تقدمه هنا على ذكر اعتبارها في
 الالف واصل في سبب التقدم اما اعتبار الالف فهو صيغة لا ما هو اقل فيكون
 القول هو الصواب فان لم يكن محذوف حلتان كبرى ومغري اتفاقا وفي كل واحدة
 اسنادا حذفت الضمير اسنادا لفعل في الضمير في الكبرى اسنادا لثمة الفعل في المبتدأ
 لكن المهم هو انه طنا اسناد لفعل في الضمير اعتبارا له مع الالف في المبتدأ
 فلهذا تقدمت اعتبار الثالث لا اسناد لفعل في الضمير واسناد الالف في المبتدأ فيقول
 في الثالث قولان في عرف عطفه لا في الجمل التخصيص كما يحتمل ان يفتقر المشاكه له في
 التقوي ثم ان ظاهر ما ذكره في تعليق التقوي يقتضي ان لا يفتقر به في قوله
 فان التزم ووجه جعل المبتدأ السبب فيما لا يرد به التقوي وان ضم الضمير المذكور
 التعليك اسنادا اليه لفعل في الالف لكان تقدما له ليل وجب بان لا يرد المبتدأ هنا
 ما تقدم من ان الفعل يتقدم الضمير ابتداء لان على هذا التقدير فيجب سبب
 قوله فاذا قلت متعلق بقوله لا الضمير لا تقوى لكم فاذا انقضى هو على الزيادة على
 لفظه في مقام لا يناسب التخصيص لانها لا تظهر الا في الاصل هكذا وانما هو
 لا يرد في الضمير هو قائم والمراد بقوله وهو يتولى الصالحين تحقيق قوله لا
 فيه او غير قد يتولاكم ويخبر عن محبتهم ويخبر اي محبتهم او ايلهم ليلقوا بهم او امر
 وذلك لكم في المحض تحقيق للتع الا ان غيرهم لا يوزعون وانما هي مقام وهم قد جازى
 بتحقيق خرجهم بلبس الكثرة لانه انما احواله من احوال الالبان بعد الاصل
 الاخر الذي جازى بالكفر عليهم ومحل قدوة خلطوا ما عطف عليه نصب على ان فاعل
 قوله وانك اذا قلت عطف على اذا قلت وقوله لانه قال في التقوي من بعد ان تقوى
 لا يختلف يكون غير المبتدأ المتقدم متفيا لان سبب التقوي موجود متفيا كما في قوله
 متفيا قوله غير شبهة اذ ليس في لا يكون انية شبهة اذ ليس في لا يكون اسناد
 اذ ليس في لا يكون انية شبهة لكنها من بعد ان انت هاتان التاكيد للمبتدأ الالبان

تكون في مفعول كبد ولا ياتي استماع اجتماع المفعول والمفعول بها كما في قوله
الاخصيص اي في قوله لا ياتي الاستماع اي في قوله لا ياتي الاستماع اي في قوله لا ياتي
فاما كلمة الاستماع لم ياتي في قوله لا ياتي الاستماع اي في قوله لا ياتي الاستماع اي في قوله لا ياتي
منه الخط والبر كما ذكره في قوله لا ياتي الاستماع اي في قوله لا ياتي الاستماع اي في قوله لا ياتي
لذلك انما اعني الاستماع على ما هو في اللفظ ليس بمفعول مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به
من المفعول به مع ما عطف عليه انما هو المفعول به المفعول به المفعول به المفعول به المفعول به
فما في قوله لا ياتي الاستماع اي في قوله لا ياتي الاستماع اي في قوله لا ياتي الاستماع اي في قوله لا ياتي
لذلك انما اعني الاستماع على ما هو في اللفظ ليس بمفعول مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به
من المفعول به مع ما عطف عليه انما هو المفعول به المفعول به المفعول به المفعول به المفعول به
فما في قوله لا ياتي الاستماع اي في قوله لا ياتي الاستماع اي في قوله لا ياتي الاستماع اي في قوله لا ياتي

استماعه لان كل ما استمع كان مفعول
او مفعول به او مفعول به او مفعول به
الاول في قوله لا ياتي الاستماع

فما في قوله لا ياتي الاستماع اي في قوله لا ياتي
لذلك انما اعني الاستماع على ما هو في اللفظ

فما في قوله لا ياتي الاستماع اي في قوله لا ياتي
لذلك انما اعني الاستماع على ما هو في اللفظ

فما في قوله لا ياتي الاستماع اي في قوله لا ياتي
لذلك انما اعني الاستماع على ما هو في اللفظ

فما في قوله لا ياتي الاستماع اي في قوله لا ياتي
لذلك انما اعني الاستماع على ما هو في اللفظ

في صين السببين انما يصح اذا كان الفعل مذكور فان حذفه فيبقى الاسم ^{الاسم}
 كقولهم ضلوا الى انتم فلكم قتلهم ولا يكون هو فاعلا لمقتل التقديم على الفعل لان
 تقديمه كقولهم انا احسنه وبعده فاعلا لا يراه منع فانه كونه تأكيد او بلا منع فقد
 كان كونه نكح فاعلا يمنع ذلك لانه قد تقدم عليه بالخبر عنه كونه تابعاً ومقتله
 فمثله جليزة الفاعل ايضا واجب عن ذلك لانه بان المصنف خالف اجمع الخلف
 فخير في تقديم التتابع في العدة كما خالف على البيان في المكان المجاز الفاعل وبنائه ما
 مستذكر من ان الحق عيب ورحمة الله السلام بالهم ان يكون صريح المظهر وان لا يكون
 الاسم المتقدم والناظر في خبره بان منع التتابع وانما جها من التبعية طوع كافي
 فطيفة والمزج العائدات المظهر من فاعل الفاعل ايضا فاعل علة فاذا اوضح
 قلت ذلك الجمل في الفعل فلا فاعل وبن عليه في النسخ من صنف بل اعتبار
 يمكن اعتباره في قيام كما في جوه قطيفة وهو حرف مزيل الاستيعاب وبقي الفعل ولا
 فاعل ينقطع باعتبار الضمير مقابلا لاعتبار النسخ في قوله من فاعل يعرف اي على ان فاعل
 له لا على ان فاعله المستر لان جعل الضمير الميم فاعلا للتعلم ليدل على الاسم المظهر
 منه كافي في واسر الجوى فاعله كلام العرب فلا وجه لغيره في حرف مع كونه مستعلا
 على انه مقتضى ذلك التعليل فان قلب كيف للعلم عليه بطريق الاجمال مع وجوده
 في اوضح كلام قلت في الآية وجوه اخرى سوى الابدان ان يكون الواو حرفا للدلالة على كون
 الفاعل جمعا كما في اهلون البنات في بيت وكن الذين يملكون انفسهم على الذم او فاعلا
 او على انه مبتدأ تقدم عليه خبره لا لان اس كان في قوله فاعلا وعلى تقديره لا بدالة الآية
 لا اناس فاعلا فاعلا لا مفعلا للضمير في ذلك سبب فاعلا فان المفعول على الدلالة
 الناس والفاعل قوله الابدان ذلك الوجه البعيد هو ان جعل فاعلا بدل من الضمير الميم
 قوله لقول الشوطي يعني قلت ساعد التقدم في الشرط وهو جوه والجملة لا يرتك
 فيه ذلك الوجه البعيد لوجوه الشرط الاستدلال وقوله اذا لم يمنع منعاً يقتضيه والمكان
 وقوله كما اذا قلت ما لا الامانة في جواب السامع متعلق بمفعول المعنى وتبين على
 ان صحة اراة في تخصيص النفس هنا ظاهرة على ما يصح ان يكون سامعاً مع انه على
 اراة في خواهر في الباب كذلك وفلك لان هو في الكلام صوته عند مائة وعشرين
 مقالة الصحاح هو صوته وهو مباحه من له اصدم على البدل فالاولان لا يمكن من الشرط
 قلت المعنى ان الذي امره من خبر الشرط لا من خبر مقدمه قوله الا ان اجاز متعلق

في صين السببين انما يصح اذا كان الفعل مذكور فان حذفه فيبقى الاسم
 كقولهم ضلوا الى انتم فلكم قتلهم ولا يكون هو فاعلا لمقتل التقديم على الفعل لان
 تقديمه كقولهم انا احسنه وبعده فاعلا لا يراه منع فانه كونه تأكيد او بلا منع فقد
 كان كونه نكح فاعلا يمنع ذلك لانه قد تقدم عليه بالخبر عنه كونه تابعاً ومقتله
 فمثله جليزة الفاعل ايضا واجب عن ذلك لانه بان المصنف خالف اجمع الخلف
 فخير في تقديم التتابع في العدة كما خالف على البيان في المكان المجاز الفاعل وبنائه ما
 مستذكر من ان الحق عيب ورحمة الله السلام بالهم ان يكون صريح المظهر وان لا يكون
 الاسم المتقدم والناظر في خبره بان منع التتابع وانما جها من التبعية طوع كافي
 فطيفة والمزج العائدات المظهر من فاعل الفاعل ايضا فاعل علة فاذا اوضح
 قلت ذلك الجمل في الفعل فلا فاعل وبن عليه في النسخ من صنف بل اعتبار
 يمكن اعتباره في قيام كما في جوه قطيفة وهو حرف مزيل الاستيعاب وبقي الفعل ولا
 فاعل ينقطع باعتبار الضمير مقابلا لاعتبار النسخ في قوله من فاعل يعرف اي على ان فاعل
 له لا على ان فاعله المستر لان جعل الضمير الميم فاعلا للتعلم ليدل على الاسم المظهر
 منه كافي في واسر الجوى فاعله كلام العرب فلا وجه لغيره في حرف مع كونه مستعلا
 على انه مقتضى ذلك التعليل فان قلب كيف للعلم عليه بطريق الاجمال مع وجوده
 في اوضح كلام قلت في الآية وجوه اخرى سوى الابدان ان يكون الواو حرفا للدلالة على كون
 الفاعل جمعا كما في اهلون البنات في بيت وكن الذين يملكون انفسهم على الذم او فاعلا
 او على انه مبتدأ تقدم عليه خبره لا لان اس كان في قوله فاعلا وعلى تقديره لا بدالة الآية
 لا اناس فاعلا فاعلا لا مفعلا للضمير في ذلك سبب فاعلا فان المفعول على الدلالة
 الناس والفاعل قوله الابدان ذلك الوجه البعيد هو ان جعل فاعلا بدل من الضمير الميم
 قوله لقول الشوطي يعني قلت ساعد التقدم في الشرط وهو جوه والجملة لا يرتك
 فيه ذلك الوجه البعيد لوجوه الشرط الاستدلال وقوله اذا لم يمنع منعاً يقتضيه والمكان
 وقوله كما اذا قلت ما لا الامانة في جواب السامع متعلق بمفعول المعنى وتبين على
 ان صحة اراة في تخصيص النفس هنا ظاهرة على ما يصح ان يكون سامعاً مع انه على
 اراة في خواهر في الباب كذلك وفلك لان هو في الكلام صوته عند مائة وعشرين
 مقالة الصحاح هو صوته وهو مباحه من له اصدم على البدل فالاولان لا يمكن من الشرط
 قلت المعنى ان الذي امره من خبر الشرط لا من خبر مقدمه قوله الا ان اجاز متعلق

وكون تمام لينة وكون مانع من ايراد الخصيص على وجه آخر الا اذا حملت الخصيص على
 وجه آخر من الخصيص الفرضي او ليس فيه ح ذلك المانع الذي كان في نفس الكلام
 صادرا اليه كقولنا في مقامات مثل هذا التركيب من جملنا في هذا التركيب عينه
 فانك قد علمت ان استعمال المتعارفين لفظ الهم للمالك على النمرة لا يلحق بالخصيص
 على هذا الوجه في هذا التركيب عينه في مواضع استعماله فلا ينافي ذلك المقول وشهد
 فلاب لا شران عطف على قوله جملنا لا لاجلان وانما كاد ان يباين مطلق استعماله
 لاخصيصية لينة مقام تخيم الشرطية لينة لانه انما هو قوله ولا قد صرح الامة
 بتخصيصه على وجهه حيث ما دل على ان لا يخصيص لشكوكها في مجموع وقوله بان
 في يقال يخصيص الشكوة الواقعة بتدليله على جملنا لم لا قوله فالوجه جوابي الذي قد
 صرحوا بتخصيصه مع مساو من اتيان الخصيص الجاني وهو الخصيص الفرضي ثم طلب
 له هو فطلب بيان البشكول لشكوك على التمهيد والقطع ليكون الخصيص في هذا الا
 مانع منه اي شوق عظيم اهل فالتاب الاشر من قوله فهو يخرج الى القطع مما يابا ولقد
 اصاب الوجه على المفضل وقد اورد ان المنكر موصوف في وجه الاستدلاله كالعلم المرف
 فلا شك في ايضا التقدم والتاخير فلا يستفاد من الخصيص واجب بله يستفاد
 طريق آخر هو مجموع الصيغة كما يقول ضوت اهل احوك الا ان صرحا وهي حرة في
 اللغة كما يصحح به من ان في ذلك ما ضربت اكر احوك بعيد بطيخ الخطاب او كقولنا
 لا ضرر في قوله وفي اعرفت ان بنا الفعل على المسند اقرى الى شد مقوم الحكم اقرى
 الفعل فصيل من غير المبدأ في شد قوه لا فائدة له في الشكوية اقرى الى استعماله لا يكاد
 تلبه بفعل من اقرى الى البلفا وجه الكتابة في ملك لا يعلم ان الفعل اذا لم يكن على
 اضر او صافه وليد من فعله في عنده عطا و غيك لا يوجد في الجرد لا يدرج
 فلذلك عن معان فوجا من له بلا شئ من قوله في خلق ما يستعمله كل واحد من
 لا استعمالا لاشياء عن عدم اراوه القوي اقرى الى بيان الالفة وعلى ان لا يتعلق
 بالخصيص على تقدير معنى الاطلاق اي على ان لا يتعلق اي على ان لا يتعلق
 بالخصيص كان ولا شك ان في الشكوية بالخطاب او بغيره لا يوجد فليس
 الكلام في ان حكمه لفظا فصد به الحكم على ان لا يعلم الفعل او لفظ فصد به
 فيه ايضا فخصيص على ان لا يسمي لفظا الى عرض الى جانب منه لانه الكلام
 هو كقولنا انما هو معنى حاله بطريق الاستفاد بل فيه نوع هذا العلم الخصيص

من انما كان
 من انما كان
 من انما كان

او كان في هذا التركيب
 او كان في هذا التركيب
 او كان في هذا التركيب

او كان في هذا التركيب
 او كان في هذا التركيب
 او كان في هذا التركيب

او كان في هذا التركيب
 او كان في هذا التركيب
 او كان في هذا التركيب

او كان في هذا التركيب
 او كان في هذا التركيب
 او كان في هذا التركيب

يمنع دخولها على غير الافعال وان دخل الاستفهام واذا وقع الفعل وقع وقد يكون
 بوجه الناحية الاهتمام بالفعل وحده بقرينة ان اوله لا فاعله ومنها ان يكون حركته
 في موضع يكون الفعل حرف اضافي حرف جر قوله لوضعها ان يرفع الفعل للاضمار
 لو كان ان يرفع الى الاسماء ومنها ان يربط اليها وان كان كذلك سميت حروف الاضافة
 فتدبر الحروف لانها في غير الافعال لكنها لا بد لها مما يخصها من حيث فعلها على الفعل
 المطابق فاذا اردت تقييد ذلك للمطلق فخصه بعبارة لا بد له من الدلالة اخرى له ذلك الدلالة
 الاخرى مضافات مضافة كجزء الشرع في اى الفعل الذي هو الفعل الدلالة عليه قوله
 فانه اى فاعل الشرع عند القراء ففسر ان المراد بسم الله افعول والباء في بسم الله اما الدلالة
 على ان يرفع اليها اسمها كانه افعول او لا الاستعانة بها استعماله اسمها افعول والاولى
 فتدبر قوله وان ابتدئ القراء لجريد ليس الضميمة كلها باسمه فتدلى وان كان قد دل
 لا الاختصاص ان يناسب المقام والا فالى مجموع الاهتمام قوله فانه ينفذ ذلك اى فان
 الشرع ينفذ تقدير الفعل الذي شرع فيه من غير ان يسم الله قوله يمكن الافتراض ان
 يقع ان يفتقر الفعل كله بالفعل الذي يقضى تقدير الفعل لان تقديره به مجرد الشرع
 فيه كما في بسم الله والرفا الواقعة والالتزام هذا دعاء شاعرية للعرض وقد ورد في
 عنه والاعتبار فاعل يرفع والكسب ظرف لقوله لا يصح او يجعل الاختيار مستند
 طلبك جعل له ان الظرف الواقع خبر لا يمكن ان يتناول لا يجوز ان يكون الكسب هنا متعلقا
 لا استماع الاكتفاء بتقدير المعنى العام والظرف في هذه الصيغة اى قوله وفاء يكون
 تلك الدلالة الاخرى عموم الاستعمال اى كثر استعماله في الجور وتقصير به عن ذلك
 للفعل المتغير او كثر استعماله في ذلك المعنى بوجهه وفي جميع الافعال قوله لا بد من الاستعانة
 للمصطلح لانه المعنى العام الذي يقصد اليه الظروف الا انه يمكن هناك قرينة مخصوصة
 فلما قال من المصطلح معها على جواز تقدير الكثرة والنبوت وهذه تلك ما هو بخلافه
 ان مفهوم المصطلح مع عموم الافعال لا يخصه بعبارة ما يتاخر في سائرها كالقيام والافتقار
 فلانها في اثنين من مذكورة فعلا متفيدة والمفتق في هذه الصيغة واجب قوله في سائر
 او حرر اى في الاعمال المتغيرة للفعل المطابق الذي له عليه حرف الاضافة وذلك لان
 يستوفى في الفعل مع هذه الهمم والتاخير في السابق ما يدل على ان المعنى هو الحق اى فعلها
 قوله فيكون المعنى لا يخصه ولا هو في الاول بل المعنى ما يتم القائل لان المعنى هنا قوله السابق
 يكتبه وقد يقال جعل الدلالة كونه جوبا للسؤال لا لغير السؤال فيكون قوله جارية في

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد
 فاعلم ان هذا الكتاب
 هو كتاب في بيان
 بعض ما يتعلق
 بالعلماء في
 بيان ما يتعلق
 بالعلماء في

١٢ هذا التاويل فيه يثبت فيه لفظة اصلا قوله وعلمه اى وعلمه انك الفعل هو
 الكثر الكلام على السؤال طبع قوله تعالى وان سألتموه عن ذلك ان السؤال فيه
 في الآيتين اى حاصله من كلامهما الا ان كون السؤال سؤالا مفروضا مع كلامهما
 لا يوجب في وقوع ذلك السؤال فالآيتان كلتاهما الذي ذكره اوله الاستدلال
 وادفع وان استان منهما اذن السؤال فيه متصف بالسؤالية وحققا وقد عرفت ان
 انفيلا كون ذلك من جهة من قام فاعلا لا يستلزم على السؤال مقدرا يعني ان ذلك السؤال
 مقدرا غير مذكور قوله صانع مخصوصه اى قليل الاجل خصوصه وهو فاعل فعله
 اى يركبه صانع وفعل اى يركبه والآن البق والمجبة الاولى وانسب بالسؤال المقدر
 ويحتمل انما انطبع الطوارى اى سائل من اجل الطاعة المطلوبة اى اهل ذلك الملكات
 والله والقصور وان يورد لعنه الله كان معانها الا لا يرد لعنه الله تعالى في الآلهة هكذا
 يرعى اليك والى الذين يرضى الله العزى الحكيم ففعله ويرى اليك سرك به ووقع منه
 هناك قد تم الفهم ايضا على ان السائل المقدر فاعله ما قبله لان السؤال المقدر
 فيه ليست الحروف لا للفعل كانه لما قبل نعم الرجل سائل من الرجل فاجيب
 اى من حيث المطابقة المقصود من السؤال والطلب رعية هنا اذا جعل كل من خبرها بعد
 ان الرجل على عكس ما تقدم من جوابه لترك السائل فليكن ذلك على ذكره قوله
 لهذا الباب اى باب نعم وليس قال وان هذا التركيب اى الذى فيه الفعل المضارع
 وذكر الفاعل ففهمنا ان هذا مضاربه الكبير يعرفها والسالك ككثير السائل
 خصوص بالذكر لانه اسم على السهل لى العلو والادب فراجع واقصا صواب الكلام اى قوله
 الذى ان جمع افكان جمع من عجنه النوى وحقا معناه وسطه وحقيقه وفصوص من
 نثاره استعاره من فصوص النعام مستفاد من التركيب ما يتبع من اللطائف التى
 تخرج من حلق معناه الذى هو المصود الاصطناع فله فان جوه الكلام تغليظ لكونه
 اللطيف من ان وصل من سلع كامله سلمه وخبر منها اى طرقتا السادة وهو طلب
 المبالغة ولا يقع ذلك اى ما ذكر من الرغبة والطول عن علم منه اى علم عظيم نام من التكلم
 قوله فان الساع تغليظ لقوله ولا يقع ذلك لانه خبره اى بين الكلام بليغ وبليغ
 ففهمنا اى امر قبله ولم يستدبر متولاه ما يلقى من اى بذلك التكلم الذى اسأله
 فلهذا ما يشهد لك بهذا اى بان السامع اذا اسأله بالتكلم اعتقاده لما آخره وفيه بره
 ملكه الذى ان قرأه على كرم الله وجهه يتوفر من حفظ البنى للفعل ساقط ما يلقى

هذا التاويل فيه يثبت فيه لفظة اصلا قوله وعلمه اى وعلمه انك الفعل هو
 الكثر الكلام على السؤال طبع قوله تعالى وان سألتموه عن ذلك ان السؤال فيه
 في الآيتين اى حاصله من كلامهما الا ان كون السؤال سؤالا مفروضا مع كلامهما
 لا يوجب في وقوع ذلك السؤال فالآيتان كلتاهما الذي ذكره اوله الاستدلال

على ذلك ما تقدم اهلك
 ولعل من يظن ان هذا الكلام
 فيه المبالغة

حلت فيه ما علم
 انك قد استغنى عن الكلام
 فان كان ما يروى من هذا

لا ان السالك بل قد العرف
 سمعت الناس وسمعت ارباب
 بعد هذا الكلام

ثابت وذلك لان
 على الاطراف لانها
 الوسيط

ان شاء الله تعالى
 ومن يدري ان الكلام اذا
 تلاه من غير ان يكون له
 بلائى من غير ان يكون له

ان حصل اصل الكلام لا يتوقف على فليست هي ما يشاء ان تقرر على النظر
على الخواص هي ان اجسام الجمع بين المتنافين من محسنات الكلام على ما ذكرناه في قوله
حسن فصح الرجل زيد يتجلى اللطيف وقيل هو انه ما ينم فلهذا الوجه ان يكون
التي في الاستغناء سيما الله عز وجل وهو الاسدية ونصب القرية للمنفعة شبه
ما ذكره في قوله ان تقدم الفعل على الفاعل حاصل في النظم الا انما تقدمت
زيد وروى هذا تقدم لفظة الاضلاع فلا بد من على تلك الاعضا في الجملة الا
الاستغناء الاجمالي في موضعين مكنت وفي مكنت ولا شك في الاستغناء اذا كانت
والاعضا ذكر الشيء محلا او لا ومفعلا ثانيا اوقع في قلب السامع وذكره مفعلا ابتدائيا
من قبله ان يصدده جعله في قوله الاسئلة كما ان حذف الفعل بنا على السؤال
والتنبيه ما روي ان حذف في ما هو بصيرة طبع الفاعل المتكبر وهذا ما نصب الفعل في قوله
فعل مفعلا له ذهب جماعة من الذين مفعول اوله ليعملوا ونحو ما مفعول الثاني
له في قوله ان يصدق في قوله بعد الفعل في قوله ان يصدق في قوله ان يصدق في قوله
سوق الكلام لا كما اشارت الى ذلك في قوله ما هو اذ في قوله الانكار فادخل في قوله
به المصنف لان المقصود الذي سبق له الكلام الكارشات الشك في قوله ما هو
في الانكار فادخل في قوله من المصنف الذي سبق له الكلام الكارشات
الشك في قوله مطلقا ان كان او غير ما استغناه هذا يعني في قوله ما هو
الذين لا يخفى عن ضعف ادعاء ذلك في قوله ما مفعول جعلوا الا انه قد تقدم الفعل في قوله
لان قوله ان يصدق في قوله ان يصدق في قوله ان يصدق في قوله ان يصدق في قوله
السؤال المتقدم لاننا في قوله ما مفعول في قوله ان يصدق في قوله ان يصدق في قوله
ان يكون له شريك واحد وقد يقال ان يصدق في قوله ان يصدق في قوله ان يصدق في قوله
ان حكم السامع في قوله الكلام يرجع عنه الا في قوله ان يصدق في قوله ان يصدق في قوله
عرفه قوله فاسم الى المقام على جهة فرحيات الاستغناء لا شك ان الذي بالذات لا يبا
الفعل هو كمال الجلالة الانسانية لا محالة لا سيما المقام عليها انما هو طهارة وعطف النطق
به انما الفعل على الاستغناء له انما الفعل على طهارة الجسد زيد في قوله ان يصدق في قوله
لكنه من قوله ما مفعول في قوله ان يصدق في قوله ان يصدق في قوله ان يصدق في قوله
في قوله السامع في قوله ان يصدق في قوله ان يصدق في قوله ان يصدق في قوله
فليست فائدة التجهيز والتخصيص بل هي في قوله ان يصدق في قوله ان يصدق في قوله
فليست

وان ظاهره ان كان
لما كان في قوله
والفعل في قوله
لان التقدم انما هو في قوله
على ان التقدم او الخلف في قوله
لما كان في قوله
مما تقدم في قوله
الذين من قوله
لما كان في قوله
مع الذين -

بذلك في قوله
فليست

عن بعض القول منقولان من الاصل والمفعول والفاعل ايضا للشيء المعاني
 والاسماء السامية غير المذكورة في المصنفين والخطاب ومقدم الذكر مرفقة او محكي على
 اسم الاشياء موصفا بالمظهر اي ذلك الوجه موضع المصنفين تعين. وبغير قوله او
 معهما للافتات لكون المصنفين للظن. **ب** ولما اعتدوا التقديم والتأخير مع الفعل
 ايضا للاعتدال ما بعده ما ساء اذ لم يرد به معناه المصنفين بل الامر الذي يعتد به
 حاله ومنه تفصيل لما مر قوله وان لم يكن الفعل ولما يتعلو به اعتبارات مجزها بالجمع
 في الذكر والاشياء الى واحد ومعنى كونه مع الفعل ان يكون مع اجباله سواء كان منفردا
 ما يتعلو به ان كان بين متعلقاته وفاعله ان يقع بالجمع لما اعتدوا التقديم والتأخير مع
 فاعله من اعتبار من الفاعل للفظ فانه لا تقدم ولم يعلل لغيره في لفظة فاعله
 للظن من غير النوع الثاني بالمعنى لا واحد الى اثنين فيجتمعت دونه المقدم الى
 لفظة ووجهه الى ان يكون التفسير الى واحد فليس وان متعلقين المفعولين سواء
 او الخطا اما ان يخصصا مع الفعل او عدمه على الفعل او لهما انهما في الاقسام
 الثلاثة المذكورة منها ووجه النوع الثالث التقديم بين الفاعل والمفعول وان
 المفعولين متحدان ومغايرين قوله ان يكون هناك وجود فعل في آخره كل ذلك
 نزع الكلام طرقت في قوله اول الخطا الفاعل له جفده غير وذلك في قصر الفاعل
 لا تفصيله ان يفتقد شيئا غيره معه وذلك في قصر الافراد والخطا تفصيله ان
 يفتقد غيره معه فلكذا في قصر الافراد ولما قصر الفاعل على واحد من الافراد فلكذا
 في قصر المفعول من الافراد فلهذا في قلب الفاعل كما يتبادر الى الطرف في النوع
 في نفس الامر وهو خطأ فقد خطا لك الشك بايديهم اعدت يحسن تزود بينهما
 ذلك كان حاصلا بان الواقع في الواقع احدهما بحيث لا يكون لا يعلم قوله يريد معنى الافراد
 ذلك اني اذكر من السمع والكفاية وهذه العبارة ظاهرة في قصر الافراد الا الله الله
 ما ينبغي فيه القلب ايضا لانك اذا ادعيت انك متروك بالفضل وسعدت بفضله
 انه صدق منك لا غيرك ولا بما ذكره وقد يقال ان الافراد لا الافراد والافراد
 على القلب طرقت في قوله ان تقدم وانما في تقديره القلب على الافراد ولما اخص
 في الوجه الاول نحو الامر والامر في فاعله من نوع الغير في وجه الزا
 نحو وجهي لان ايضا صريح في اقتضائه قطع التكرار في التأكيد في كل منهما بصيا
 التوسعة في الجملة قوله انما صدق على ما ذكر ان تقدم الفاعل المعنى في الافراد

في قوله او محكي على
 اسم الاشياء موصفا
 بالمظهر اي ذلك
 الوجه موضع المصنفين
 تعين. وبغير قوله او
 معهما للافتات لكون
 المصنفين للظن.

من تقدم قوله في قوله
 او محكي على اسم
 الاشياء موصفا
 بالمظهر اي ذلك
 الوجه موضع المصنفين
 تعين. وبغير قوله او
 معهما للافتات لكون
 المصنفين للظن.

ب

سألا لاجب ان يقال اننا لم نثبت هذا ولولم يثبتها بالنسبة الى واحد لا يثبت في وجه
 الكل في ذلك كما انه ادعى عليك أنك لم تثبت احدا من الناس وانما ثبت ان بعضها
 وليس عليك انك كل الناس ان يقال ما انما ثبت الا احد الناس لاننا لم نثبت
 نعلق الرتبة به وان لا نعرض للثبوت بالنسبة لما باقى الاحاد لكونه لغوا ولما لم
 له دل على ان الرتبة التي قضيت ان يكون فاعلمنا ان الرتبة واقعة على كل واحد من الناس فيلزم
 المحذور بخلاف ما اذا قلت انما ما ثبت احدا فانه مستحسن ان لا يلزم منه الا ان يثبت
 معتقدا ان هناك شخصا لم يثبت ان من وضع غيرك معه وان ثبت أنك لم تقف
 بعلم الرتبة دون ولا يحدف فيه فيسوي فيجب اخبار لفظ الاصل لان التناقض الذي
 الزمه انما يتم في صورة واحدة هي ان يكون هناك ضرب واحد متعلق بمفعول واحد
 وقع الترتيب في فاعل ذلك الضرب فاذا قلت ما انما ضربت فقد قضيت عنك ذلك الضرب
 ولذا قلت ان الرتبة متعديتة اذ الفروض ان الضرب واحد ومفعول واحد لان انما
 ضربك وتبلاه لوجبه بحيث يلي عرف الفاعل ومنعه بلا فصل فينتهي باني ان يكون
 ضربه لنا يقتضي ذلك اذ الرئيس على قيس الا انما ثبتت اوت الفرقة في حق فاعلمنا
 ضربت الا انما هو من دفع بالفرض الذي ذكرناه فزعم بعضهم ان الاولى ان يقال
 لان ان الفاعل مفعول الحق يقتضي ان يكون ضربت زيدا وذلك لان الرئيس هو الفاعل
 بل في الاثبات ان الفاعل هنا الفاعلية لا الفعل فكانه قيل ضربت كل احد الا زيدا استف
 عنه وقابل لغوي وقد سمي بذلك اما افلا فلا نداء على انما ثبت احدا ان الرتبة
 متعديتة على وجه العموم في المفعول فيجب ان يكون راسبه للفكر كذلك وانما لم يكن
 بالقياس الى المفعول وكان الفاعل مقتصرا على الفاعلية لم يصح ذلك الاوعا وكما هو
 هناك بوجوه رتبة احد الناس لا يثبت رتبة كل احد منهم فكانه قيل رتبة احد الناس
 مصدرة في رتبة لغوي ولما انما افلا في الاثبات فيما انما ضربت الا انما ثبتت
 لان المقدر احد الاركان فيجب ان يقال انما ضربت احدا الا انما ثبتت في
 نوبلا فلا يصح ان يسمى عند الان بمتعلق مع احد لفظ كل بناء على انه في الاثبات لا
 الا احد وهو من عند هذا الزعم وقد قلنا انما ضربت ما انما ضربت الا انما ثبتت
 في انما ثبت احدا وهو ان المفعول هو الضرب بالنسبة الى كل احد سوى زيد فيلزم ان
 معتقدا انك ضربت كل احد سوى زيد فثبت ذلك عنك وان ثبت لغويك فان قلت
 هذا الوجه يوجب على وجه الاستثنا لا الاثبات وقد بيني ما في ذلك ثم انما هو الوجه الآخر

فان قيل انما ثبت احدا
 لا يثبت في وجه الكل
 فانه لا يثبت في وجه
 واحد من الناس

فان قيل انما ثبت احدا
 لا يثبت في وجه الكل
 فانه لا يثبت في وجه
 واحد من الناس

فان قيل انما ثبت احدا
 لا يثبت في وجه الكل
 فانه لا يثبت في وجه
 واحد من الناس

الاستثنا

